

شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب

# تقرير عن فعاليات المائدة المستديرة حول

العدالة الاجتماعية بعد ثورات الربيع العربي

د. علاء الدين عرفات

المنسق الأكاديمي لشركاء التنمية

٢٠١٣

## المحتويات

### ملخص تنفيذي:

الجلسة الافتتاحية: الأهمية النسبية لقضايا العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي

الجلسة الأولى: استعراض تجارب دول الربيع العربي في التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية بعد سقوط النظم السلطوية

الجلسة الثانية: مكانة العدالة الاجتماعية في سياسات ما بعد الثورة.

الجلسة الثالثة: هل من سياسات بديلة؟ عقبات صياغة وتنفيذ سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية.

الجلسة الرابعة: التحالفات السياسية الداعمة للسياسات البديلة.

الجلسة الخامسة: القضايا التي تستحق دراسات متعمقة.

المشاركون في فعاليات المائدة المستديرة

وفقاً للترتيب الأبجدي

- 1- Mr. Abdelbary Basiouny, Political Activist, Egypt Peasant Movement – Egypt.
- 2- Dr. Abdelhakim Fannoush, Political Activist– Libya.
- 3- Dr. Abdel Latif El-Hanashi, Faculty of Arts, University of Manouba – Tunisia.
- 4- Mrs. Anissa Saidi, Higher Institute of Arts and Crafts and member of the executive committee of the "Association Tunisienne des Femmes democrats" – Tunisia.
- 5- Dr. Fateh Azzam, (AUC) – Palestine.
- 6- Mrs. Fatma Toumi, Al-Nahdha Movement– Tunisia.
- 7- Dr. Hoda Elsadda, the Women and Memory Forum –Egypt.
- 8- Prof. Girijesh Pant, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University – India.
- 9- Prof. Ibrahim Awad, (AUC) – Egypt.
- 10- Mr. Islam Ahmed, Refa'a al-Tahtawy Forum for Democratic Studies– Egypt.
- 11- Dr. Katerina Dalacoura, London School of Economics (LSE)– UK.
- 12- Dr. Magdy Abd Elhamid, Egyptian Association for Community Participation Enhancement– Egypt.
- 13- Dr. Maged Hussien Sarag, Saba Center for Strategic Studies –Yemen.
- 14- Prof. Mahmoud Gibril, Head of National Forces Alliance and Former Prime Minister – Libya.
- 15- Prof. Mustapha Kamel Al-Sayyid, PID Executive Director – Egypt.
- 16- Prof. Peter de Souza, Director of the International Institute for Advanced Studies– India.
- 17- Prof. Philippe Schmitter, European Institute University, Florence– Italy.
- 18- Prof. Tom Carothers, VP Carnegie Endowment– USA.

## ملخص تنفيذي

الواقع أن مشكلة العدالة الاجتماعية هي حجر الزاوية في الاقتصاد السياسي للتحوّل الديمقراطي في دول الربيع العربي. فالمعضلة الأساسية في الواقع هي تبني النخبة السياسية الحاكمة في دول الربيع العربي نفس سياسيات التي تبنتها الأنظمة القديمة مثل التحالف مع الولايات المتحدة وتبني سياسيات السوق وإتباع توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فالإرادة السياسية للنخبة الحاكمة التي أتت بعد ثورات الربيع العربي لم تختلف كثيراً عن الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة التي أدارت شؤون البلاد قبل ثورات الربيع العربي، خاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية. وهو أمر مثير للاستغراب حقاً، فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للنخبة الحاكمة التي سبقت ثورات الربيع العربي كانت تلقي معارضة شديدة من تلك النخبة الجديدة التي تولت الحكم بعد تلك الثورات. بل أن ثورات الربيع العربي قد قامت من أجل إبعاد تلك النخبة عن السلطة، وتبني سياسيات مغايرة تؤدي إلى تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية. وهو الأمر الذي يطرح إشكاليات عميقة حول معالجة قضايا العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي.

والواقع أن الهدف الأساسي من هذه المائدة المستديرة هو طرح سياسات بديلة للتعامل مع قضايا العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي وتحديد القوي الاجتماعية التي يمكن أن تدعم تلك السياسات البديلة. والاهم هو ما الذي يجب أن نفعله لتحقيق العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي؟ وهل هناك بدائل غير اشتراكية لتحقيق العدالة الاجتماعية؟

وبشكل عام فقد ضمت المائدة المستديرة خمسة جلسات أساسية بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية التي تناولت الأهمية النسبية لقضايا العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي، هم كالتالي:

- 1- استعراض تجارب دول الربيع العربي في التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية بعد سقوط النظم السلطوية.
- 2- مكانة العدالة الاجتماعية في سياسات ما بعد الثورة.
- 3- هل من سياسات بديلة؟ عقبات صياغة وتنفيذ سياسات تحقق العدالة الاجتماعية.
- 4- التحالفات السياسية الداعمة للسياسات البديلة.
- 5- القضايا التي تستحق دراسات متعمقة.

وفي ختام جلسات المائدة المستديرة تم الاتفاق على أربعة موضوعات أساسية تستحق دراسة معمقة في المستقبل هي علي النحو التالي:

- 1- دراسة عن مفهوم العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي والقوي الاجتماعية التي تدعمها، ولماذا لم تتحقق العدالة الاجتماعية علي ارض الواقع.
  - 2- كيفية العمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية، من أين نبدأ، وما هي الأولويات المحددة، ما هي استراتيجيات تحقيق العدالة الاجتماعية، وما هي الأطر التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.
  - 3- ما هي التحالفات إلي تؤدي التي تنفيذ استراتيجيات تحقيق العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي. ومن هم الحلفاء الأساسيين، وهنا يمكن ضم قائمة طويلة كحلفاء محتملون مثل: الجمعيات النسائية، النقابات المهنية، الجمعيات الإقليمية/الجهوية، اتحادات العمال، الأحزاب السياسية، المثقفون، جماعات وتجمعات الشباب، أطراف داخل جهاز الدولة، القضاة، جمعيات المجتمع المدني.
- الاستفادة من التجارب الدولية في تحقيق العدالة الاجتماعية في وقت التحوّل الديمقراطي وهنا يمكن الاسترشاد بتجربة أمريكا اللاتينية، خاصة تجربة البرازيل وشيلي.



## الجلسة الافتتاحية

### الأهمية النسبية لقضايا العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي

الهدف من هذه الجلسة ليس استعراض الصعوبات التي تواجهها الثورات في دول الربيع العربي بقدر ما هو اقتراح بدائل لمعالجة الصعوبات التي تمر بها تلك البلاد. فكما هو معروف لم يكن هناك أحد يتوقع أو يتصور انهيار الأنظمة القديمة في كل من مصر وتونس وليبيا؛ ولم يمتلك الثوار في تلك البلاد خطة مسبقة Blueprint أو خارطة طريق Roadmap للتعامل مع قضايا المستقبل. وهنا الثورات العربية ليست استثناءً عن التجارب الدولية في هذا الشأن، حيث لم تمتلك كثيراً من الثورات خطة مسبقة للتعامل مع صعوبات المستقبل. فلم يكن أحد يتوقع خلع الرئيس مبارك أو الرئيس زين العابدين بن علي أو العقيد معمر القذافي. ففي مصر مثلاً، لم يكن يتوقع أحد من الثوار أن ينضم إليهم مئات الآلاف في سعيهم لإسقاط النظام، وهو الأمر الذي مكنهم من إسقاط النظام، ومن هنا أيضاً جاء السبب في غياب أي فكرة واضحة للتعامل مع قضايا المستقبل وتأسيس نظام جديد.

الصعوبة الثانية التي واجهت الأنظمة الجديدة في دول الربيع العربي هي الاختلافات الكثيرة بين القوي الثورية حول عدد من القضايا الأساسية؛ منها علي سبيل المثال "العلاقة بين الدين والسياسة"، أو بشكل أوسع "دور الدين في الدولة". وهي المشكلة التي لم تحظ باتفاق القوي الثورية في كل من مصر وتونس وليبيا حتى الآن.

والمعضلة الثالثة والأساسية التي واجهت الأنظمة الجديدة في دول الربيع العربي هي تبني الأنظمة الجديدة نفس السياسات التي اتبعتها الأنظمة القديمة، مثل التحالف مع الولايات المتحدة؛ وتبني سياسات السوق؛ والتعامل مع البنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي، وهي السياسات التي عارضتها كثير من القوي الثورية والمعارضة قبل قيام ثورات الربيع العربي، وهي نفس السياسات التي ثاروا من أجل عدم إتباعها! وهي نفس السياسات التي أدت تفاقم مشكلة العدالة الاجتماعية.

وواقع أن الهدف الأساسي من هذه المائدة المستديرة، هو طرح سياسات بديلة للصعوبات المتعلقة بقضايا العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي، وتحديد القوي الاجتماعية التي يمكن أن تدعم تلك السياسات البديلة. والأهم هو ما الذي يجب أن نفعله لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أن أحد أهداف المؤتمر، هو جعل قضية العدالة الاجتماعية ليست فقط حلم، لكن جعلها تأتي علي قائمة أجندة صناع القرار في دول الربيع العربي.

وفي هذا الشأن تم استعراض قضايا العدالة الاجتماعية في بلدان الربيع العربي فتم استعراض العدالة الاجتماعية في اليمن، وتم التأكيد علي أن قضية العدالة الاجتماعية ذات أهمية خاصة في اليمن؛ وإن كان اهتمام النظام السياسي في اليمن بعد الثورة قد أنصب علي قضايا العلاقات مع الولايات المتحدة، خاصة في قضايا مكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية الأخرى، كما أنصب اهتمام الحكومة اليمنية في الداخل علي معالجة علاقة القبيلة بالسلطة والدولة، وهي المعضلة التي عانت منها اليمن سابقاً ومازالت تعاني منها. وهي المعضلة التي تعكس قدراً من الخلل في قضية العدالة الاجتماعية في اليمن، حيث تقوم القبيلة علي فكرة التراتبية والتسلسل الهرمي Hierarchy، وهي فكرة مضادة للعدالة الاجتماعية بشكل عام.

أما بالنسبة للتجربة الليبية، فقد تم التركيز علي السؤال الافتراضي الأساسي هو هل نقرأ جميعاً من نفس الصفحة ومن نفس الكتاب فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية؛ فالثورات العربية، مثلها مثل كل الثورات في العالم، هي عبارة عن هبات شعبية تحدث بدون برنامج لإدارة المستقبل، وبالتالي فبعد سقوط الأنظمة في دول الربيع العربي، أنصب الاهتمام الرئيسي في كل تلك الدول علي مسألة: "تحقيق وكسب الشرعية". وبالنسبة

للجانب الليبي كان سؤال الشرعية هو السؤال الرئيسي، والذي أنصب في مجمله علي تحقيق الأمن، والذي يأخذ جانب مهم من الجانب الليبي، وذلك بهدف تحقيق الشرعية. فلا يمكن تصور قيام أي نشاط، خاصة النشاط الاقتصادي، بدون الإحساس بالأمن وتحقيقه علي أرض الواقع. وبشكل عام فالمشكلة في ليبيا أكثر عمقاً واختلافاً عن باقي دول الربيع العربي؛ فليبيا هي الدولة الوحيدة المصدرة للنفط في دول الربيع العربي، ولذلك فهي دولة ريعية Rentier State بالأساس، ولكن المشكلة الأساسية هي تحول الاقتصاد الريعي Rentier Economy في ليبيا إلي ثقافة ريعية Rentier Culture سادت وهيمنت علي المجتمع الليبي. ففي ليبيا هناك فرص عمل؛ لكن ليس هناك ثقافة عمل. وبالتالي إذا تصدرت مسألة "العمل" أجندة دول الربيع العربي الخمس في الفترة الانتقالية، فقد يخلق ذلك قدراً من الشرعية لتلك الدول أمام شعوبها. فمن المهم هنا طرح فكرة "الدولة التنموية" كمُدخل لكل دول الربيع العربي في المرحلة الانتقالية، لأن الديمقراطية هي بالأساس ثقافة قبل أن تكون إستراتيجية، وبالتالي قد يكون المدخل التنموي أكثر التصاقاً بالواقع.

## الجلسة الأولى

### استعراض تجارب دول الربيع العربي في التعامل مع

#### التحديات السياسية والاقتصادية بعد سقوط النظم السلطوية

في الجلسة الافتتاحية تم استعراض الحالة اليمنية والليبية فيما يتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية؛ وتبين أن قضية الأمن تأخذ اهتماماً ملحوظاً من قبل صناعات السياسات في تلك البلاد، وفي تلك الجلسة سيتم التركيز على استعراض الحالة المصرية والتونسية.

وفي الحالة المصرية تم التركيز على طرح نماذج تنموية بديلة تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذه الحالة تم استعراض نموذج البرازيل كنموذج تنموي يمكن أن تستفيد منه مصر في إحداث تجربة تنموية، وبالتالي تحقيق عدالة اجتماعية. ففي البرازيل مثلاً كانت القوي الرأسمالية هم أبرز حلفاء برنامج الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا Lula da Silva الداعم للعدالة الاجتماعية، وهو الأمر الذي يطرح سؤالاً جوهرياً حول دور رجال الأعمال في دعم برنامج العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي.

كما تم التأكيد على أن التنمية ليست مشروع اقتصادي وحسب، لكنها حزمة كاملة من السياسات والأهداف. ولكن هناك عدد من التحديات تعيق تحقيق أي مشروع تنموي؛ أهمها توافر الإرادة السياسية؛ وتصور النخبة السياسية الحاكمة لشكل الدولة بعد ثورات الربيع العربي، وهو الأمر الذي انعكس بوضوح في الصراع بين قوي الإسلام السياسي والقوي المدنية. وبالتالي فبعد حسم تلك التحديات يمكن السير قدماً في تدشين مشروع تنموي، وتحقيق عدالة اجتماعية.

أما بالنسبة للحالة التونسية فقد تم استعراض عدد من الانجازات التي تحققت منذ سقوط نظام بن علي؛ منها علي سبيل المثال تحقيق قدر كبير من "الحريات العامة"، التي تكاد تكون مطلقة بالمقارنة في الفترة التي سبقت الثورة التونسية. ثم تم تأسيس "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي"، والتي قامت بدور هام في عملية الانتقال الديمقراطي. كما تم تأسيس "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات". كما تم انتخاب "حكومة انتقالية" في ديسمبر ٢٠١١، برئاسة حركة "النهضة" وبمشاركة حزبي "التكتل" وحزب "المؤتمر"، واستمرت تلك الحكومة حتى شهر فبراير ٢٠١٣. كما تم إقرار مبدأ "مدنية الدولة"، وإقرار مبدأ "المساواة بين المرأة والرجل" وليس "التكامل" وهو المفهوم التي تطرحه حركة "النهضة". وهو الأمر الذي يلبي مطالب القوي الديمقراطية ومطالب المرأة التونسية. كما تم التوقيع على "العقد الاجتماعي" في ١٤ يناير ٢٠١٣، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى توافقات علي الصعيد الاجتماعي.

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية في تونس، فهي تتشابه مع الأوضاع الاقتصادية في مصر، لكنها تختلف عن الأوضاع في ليبيا. فتونس تعيش أزمة اقتصادية مركبة ومتعددة الجوانب. فتونس تعاني من انكماش اقتصادي، كما تم إغلاق عدد من المصانع خلال الفترة الأخيرة. كما تفاقم العجز في الميزان التجاري. كما انخفضت نسبة العملة، وزاد معدل التضخم، وتراجع الاستثمار الخارجي. كما تضخم الدين الخارجي بشكل مفرغ. وزادت نسبة البطالة، حيث وصلت نسبة البطالة الآن إلى حوالي ٣٣.٢%. والمشكلة الأخطر والأعمق في تونس هي فشل الدولة في تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية الجهوية (في أقاليم الدولة المختلفة) بشكل خاص؛ في الوقت الذي قامت فيه الثورة علي أكتاف أبناء المناطق الداخلية التونسية، كما قامت الثورة من أجل تحقيق مبادئ الكرامة ومحاربة البطالة وتحقيق تنمية متوازنة. كما زادت الإضرابات في البلاد. بالإضافة إلي زيادة عدد



الوقفات الاحتجاجية، أما للمطالبة بفرص عمل أو لتحسين الأجور. كما انتشرت ظاهرة العنف بتونس بشكل مربع، والذي وصل إلي ذروته باغتيال شكري بلعيد. كما ارتفعت نسبة الانتحار، وهي ظاهرة تجلت في انتحار "البوعزيزي" قبيل الثورة التونسية. وبالتالي أصبحت قضايا العدالة الاجتماعية محل جدل كبير في تونس بعد الثورة.

كما طرحت الدكتورة كاترينا Katerina الأستاذ بكلية لندن للاقتصاد، منظور آخر للنظر إلي قضية العدالة الاجتماعية، وهو "هل يجب النظر للعدالة الاجتماعية من منظور المساواة في إعادة التوزيع أم المساواة في الفرص". ولتوضيح تلك الفكرة ضربت مثلاً بمصر، وهو قضية "الدعم"، فهل من اللازم التأكيد علي الدعم أم تحسين المكونات الأساسية في التعليم. ولذلك فمن المهم إعادة التفكير في تعريف مفهوم "العدالة الاجتماعية"، وتحديد ماذا نعني بهذا المفهوم حقاً. فمن المهم النظر "للعدالة الاجتماعية" علي أنها إعطاء "فرص متساوية" و"مكافحة الفساد" وخلق "فرص عمل" للمواطنين. فالعدالة الاقتصادية لا تعني فقط تحسين الاقتصاد وتحقيق التنمية. فالمهم أن نحدد ماذا نعني بالعدالة الاجتماعية، وما هي حقائق الأشياء علي الأرض. ومن يملك القدرة علي تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي مسألة سياسية في الواقع. فمن الممكن أن نناقش مسألة العدالة الاجتماعية في المطلق، لكن سيظل غائباً عنا الأوضاع والظروف الفعلية واختلاف تلك الظروف من بلد إلي آخر. والنقطة الأخيرة هي ما هو موقف القوي الإسلامية التي تحكم الآن من قضية العدالة الاجتماعية.

واستكمالاً لذلك فيجب التفريق بين العدالة الاجتماعية والإحساس بالعدالة الاجتماعية. فأحد أهم محددات قيام الثورات في دول الربيع العربي، هو الإحساس بغياب العدالة الاجتماعية. والسؤال هنا من الذي سيعطي المجتمع إحساس بالعدالة الاجتماعية، هل يأتي ذلك من خلال سياسات الدول في المجال الاجتماعي؟ هل يأتي من خلال عدد من مؤسسات الدولة التي تدافع عن هذا المفهوم؟ هل يأتي من خلال عدد من القوانين والآليات التي تدافع عن الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية؟ أما من خلال المدخل الحقوقي؛ وهذه الأسئلة تدخلنا في الواقع إلي مقارنة حقوق الإنسان Human Rights Approach في النظر إلي قضايا العدالة باعتبارها قضايا حقوقية بالأساس. فالعدالة الاجتماعية ليست مجرد خدمات اجتماعية؛ بل هي مسألة استحقاق.

ثم تم الانتقال إلي نقطة هامة جداً، وهي أن مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية، هو مطلب راديكالي بطبيعته، وبالتالي يجب تحديد أولاً من هم "الحلفاء الطبيعيون" لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأخيراً تم التأكيد علي أنه من المهم أن تركز حكومات دول الربيع العربي وهي في إطار حل للمشكلة الاقتصادية أن يتزامن ذلك علي نحو يحقق العدالة الاجتماعية، ولا يكون عبئاً علي الفقراء. وهو تحدي يجب أن تخوضه كل دول الربيع العربي، وهو "تحقيق العدالة الاجتماعية وإحداث قدر من النمو الاقتصادي".

## الجلسة الثانية

### مكانة العدالة الاجتماعية في سياسات ما بعد الثورة

في تلك الجلسة تم التأكيد علي أن مشاكل العدالة الاجتماعية تقريباً معروفة، وتم طرحها قبل نشوب ثورات الربيع العربي. ومنها علي سبيل المثال العدالة في التعليم، وقضايا دعم الطاقة، والتي تستحوذ علي ما يقرب من ٨% من إجمالي الموازنة العامة في بلد مثل مصر. وهو الأمر الذي يمكن سحبه علي الصحة والخدمات الطبية للمواطنين. فمن المعلوم جيداً، كم الخدمات الحكومية التي تحتاج إلي تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، ومعروف أيضاً الطريقة التي يمكن أن تُلبى بها تلك الخدمات، وذلك من خلال عدد من السياسات الاقتصادية والمالية تم طرحها علي صنع القرار في مصر قبل الثورة. إذن أين تكمن المشكلة؟ تكمن المشكلة في توافر الإرادة السياسية التي لم تستجب لتحقيق تلك السياسات، وبالتالي تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية. والسؤال الأهم هو هل النخبة الحاكمة في بلاد ما بعد ثورات الربيع لديها إرادة سياسية مغايرة لتلك التي تبنتها النخبة الحاكمة لتلك الدول قبل ثورات الربيع العربي بالشكل الذي يجعلهم يتبنون سياسات تؤدي إلي تحقيق العدالة الاجتماعية؟

الواقع أن الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة التي أتت بعد ثورات الربيع العربي لم تختلف كثيراً عن الإرادة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة التي أدارت شؤون البلاد قبل ثورات الربيع العربي، خاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية. وهو أمر مثير للاستغراب حقاً، فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للنخبة الحاكمة التي سبقت ثورات الربيع العربي كانت تلقي معارضة شديدة من تلك النخبة الجديدة التي تولت الحكم بعد تلك الثورات. بل أن ثورات الربيع العربي قد قامت من إبعاد تلك النخبة عن السلطة، وتبني سياسات مغايرة تؤدي إلي تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية. ولكن المشكلة الأساسية بحق هي أن النخبة السياسية الجديدة منقسمة أيضاً أيديولوجياً علي الرغم من أن ذلك الانقسام مناهض لمصالحهم الأساسية. والمعضلة الأساسية أن الكتلة الشعبية الصلبة التي تدعم قوي الإسلام السياسي تكمن في الريف والأحياء العشوائية الفقيرة، وهي كتلة تعاني منذ فترة طويلة من غياب العدالة الاجتماعية؛ وبالتالي فتلك الكتلة تحتاج بالفعل إلي سياسات تؤدي إلي تحقيق العدالة الاجتماعية. والتناقض هنا هي أن النخبة السياسية الحاكمة التي تلقي دعماً من تلك الكتلة الصلبة تتبني سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي نفس سياسات النظام القديم، وهي السياسات التي ستؤدي بالضرورة إلي زيادة إفقار الكتلة الصلبة التي تدعم قوي الإسلام السياسي، وبالتالي تفاقم مسألة العدالة الاجتماعية.

كما تم التأكيد علي أن إشكالية العدالة الاجتماعية في بلد مثل مصر بعد ثورات الربيع تكمن في مفهوم قوي الإسلام السياسي لمفهوم العدالة الاجتماعية فأى مراجعة لأدبيات وبرامج تلك الأحزاب، لن يجد أي إشارة لمفهوم العدالة الاجتماعية، ولكن سيجد إشارة إلي "الزكاة"، وهي احد أركان الإسلام الخمس. الإشكالية الثانية ترتبط بإطار العدالة الاجتماعية ودور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهنا تم التأكيد علي أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة، بل تعني توافر فرص متساوية أمام كل المواطنين للمشاركة في الثروة الوطنية. فالمسألة تكمن في مفهوم قوي الإسلام السياسي ونخبته الحاكمة حول مفهوم العدالة الاجتماعية، ودور الدولة في تحقيق تلك العدالة.

كما تم التأكيد علي معضلة أخرى مهمة، وهي صعوبة تبني نموذج تنموي بدون دعم خارجي من الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو غيرها. كما تم التأكيد أيضاً علي أن النخبة السياسية الحاكمة لقوي الإسلام السياسي في الواقع لا تملك خارطة طريق لإدارة الشأن الاقتصادي غير نموذج الليبرالية الجديدة - neo-Liberalism المتوحشة.

وهنا تم العودة إلي طرح المقاربة الحقوقية لقضايا العدالة الاجتماعية من خلال طرح فكرة أن المعركة الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي هي "دسترة" Constitutionalize قضايا العدالة الاجتماعية في كل دساتير تلك الدول، علي اعتبار أن مسألة العدالة الاجتماعية ذات مدخل حقوقي بالأساس، يتضمن قيم كل ثورات الربيع العربي. كما يجب تناسي الاستقطاب المقتعل الحادث بين قوي الإسلام السياسي

والقوي المدنية، وإحداث استقطاب حقيقي بين القوي التي تنحاز إلي قضايا العدالة الاجتماعية والقوي التي لا تنحاز إلي قضايا العدالة أو القوي التي تستخدم قضايا العدالة الاجتماعية كواجهة لتحقيق أهداف ومأرب سياسية. الاستقطاب الحقيقي يجب أن يكون مركزاً علي القضايا الاجتماعية بالأساس.

وهنا تم تناول تحدي آخر هو من هي القوي الاجتماعية التي يجب عليها تحقيق العدالة الاجتماعية بعد ثورات الربيع العربي؟ هل دور قوي الإسلام السياسي التي تولت الحكم في كل من مصر وتونس تحقيق العدالة الاجتماعية لشعبها. أم أن دور الحكومات التي تأتي بعد الثورات- وفقاً لتجارب التحول الديمقراطي- هو تمهيد التربة لإحداث تحول ديمقراطي من خلال التركيز علي ثلاثة آليات: آليات التحول الديمقراطي؛ والتأكيد علي قيم الحريات العامة؛ وتعظيم قيم المواطنة؛ وبالتالي من خلال التركيز علي تلك القضايا الثلاث يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية؟ المعضلة الأكبر هو أنه بالرغم من أن دور حكومات بعد الثورات وظيقتها التمهيد للتحول الديمقراطي، فالسياسات التي تتبعها قوي الإسلام لا تمهد لأي تحول ديمقراطي، وبالتالي فمسألة العدالة الاجتماعية قد تكون خارج سياق تفكير النخبة الحاكمة في بلدان الربيع العربي.

وهنا قد يكون الاسترشاد بتجارب التحول الديمقراطي في دول ذات ظروف متشابهة مع بلدان الربيع العربي مفيداً من زاوية معالجتها لقضايا العدالة الاجتماعية. فمن خلال المداخلة التي قام بها الدكتور بيتر دي زوسا Peter de Souza عبر الفيديو كونفرانس Video Conference، من الهند حول كيفية معالجة الهند لقضايا العدالة الاجتماعية؛ وما هي التجارب الدولية التي يمكن أن تستفيد منها دول الربيع العربي في تحقيق العدالة الاجتماعية. فقد وضح دي زوسا أن هناك جانبين ساعدا علي تحقيق العدالة الاجتماعية في الهند:

#### ١- جعل قضية العدالة الاجتماعية جزء من الخيال العام في الهند:

حيث أصبحت العدالة الاجتماعية جزء من اللغة والمفردات السياسية في كل اللغات الهندية المختلفة، فعندما تحتج أي مجموعة تستخدم مفردات ولغة العدالة الاجتماعية. وبالتالي أصبحت لغة العدالة الاجتماعية لغة الحس العام في الهند وجزء من الخطاب الهندي العام.

#### ٢- إعادة توزيع الموارد العامة:

وقد روعي في مسألة إعادة توزيع الموارد البعد الثقافي؛ فجزء من قضية العدالة الاجتماعية مادي وجزء منها ثقافي بالأساس. ولتحقيق ذلك تم التعامل من خلال ثلاث مجالات أساسية يمكن الاستفادة منها في دول الربيع العربي:

**أولاً: الجانب السياسي:** حيث تم جعل العدالة الاجتماعية جزء من المعمار السياسي في الهند من خلال تبني فكرة "التمييز الايجابي" "Positive Discrimination" أو ما يمكن أن يطلق عليه نظام "الكوتا" Quota حيث تم حجز أماكن محددة للنساء والفئات المهمشة والجماعات التي ليس لها صوت في المعمار السياسي الهندي؛ وبالتالي تم تمكين تلك الفئات وشعورها بقدر من العدالة.

**ثانياً: النظام التعليمي:** فمن خلال أيضا استخدام آلية التمييز الايجابي تم تخصيص أماكن في المدارس والجامعات الهندية للجماعات المهمشة، كما تم إعادة هيكلة المناهج التعليمية الهندية بحيث يعاد الاعتبار لتلك الفئات المهمشة.

**ثالثاً: الخدمة المدنية:** حيث تم حفظ أماكن للجماعات المهمشة في مناصب الخدمة المدنية والجهاز الإداري للدولة، كما تم عادة هيكلة بنية الدولة علي المستوي المحلي والمركزي لاستيعاب تلك الفئات المهمشة.

وبالتالي يمكن القول أن الهند عملت علي ثلاث آليات لتحقيق العدالة الاجتماعية الآلية السياسية والتعليمية والإدارية؛ وهذا غير من المجال العام الحكومي في الهند، وبهذه الطريقة تم تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي خلال ستين سنة تحول المجتمع الهندي من مجتمع مبني علي التراتبية إلي مجتمع مبني علي فكرة المساواتية في المجال

العام. وأصبحت العدالة الاجتماعية جزء من الخطاب السياسي الهندي، وجزء من المعمار الدستوري الهندي، ولا تخضع للمنافسات الحزبية.

كما أكد البروفسور دي زوسا علي أن دول الربيع العربي من الممكن أن تستفيد من عدد من التجارب الدولية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية. فتجربة البرازيل وجنوب أفريقيا وإندونيسيا، علي سبيل المثال، يمكن أن تقدم دروساً مهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية لدول الربيع العربي. كما أكد علي أن القضاء والمجتمع المدني قد ساعدا كثيراً علي تحقيق العدالة الاجتماعية في الهند. كما أن العلمانية الهندية قد تمددت وتوسعت بسبب انتشار مفاهيم العدالة الاجتماعية.

وأخيراً أكد البروفسور دي زوسا علي أهمية فتح حوار بين العالم العربي والهند، فالهند تخوض عملية التحول الديمقراطي، والعالم العربي أيضاً في إطار البدء في تجربة التحول الديمقراطي، ومن الممكن أن يستفيد الطرفين كثيراً من بعضهم البعض، كما طالب بضرورة فتح حوار جنوبي-جنوبي.

## الجلسة الثالثة

### هل من سياسات بديلة؟ عقبات صياغة وتنفيذ سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية

وفي تلك الجلسة تم التأكيد علي عدد من الجوانب المتعلقة بعقبات تحقيق العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي، مثل الجوانب الحقوقية والقانونية والتربوية؛ وذلك من خلال إعادة النظر في ستة محاور أساسية:

- ١- تعظيم الجانب القانوني والحقوق في صياغة السياسات المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية؛ وذلك من خلال التأكيد علي أن مبدأ العدالة الاجتماعية حق من حقوق الإنسان ينبغي التأكيد عليه في القوانين والدساتير والمبادئ الحقوقية المختلفة.
- ٢- التأكيد علي مبدأ تكافؤ الفرص في القوانين والدساتير والمبادئ الحقوقية المختلفة.
- ٣- التأكيد علي مبدأ عدم التمييز سواء في القانون أو الممارسة أو الثقافة.
- ٤- تعظيم القيم المؤدية إلي محاربة الفساد.
- ٥- تعظيم القيم الهادفة إلي مبدأ العدالة الاجتماعية في السياسات التربوية والتعليمية.
- ٦- التأكيد علي مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تعظيم الحق في المشاركة في صنع القرار.

كما أستعرض البروفسور فيليب شميتير Philippe Scmitter في تلك الجلسة التجارب الدولية المختلفة فيما يتعلق بالتعامل مع قضية العدالة الاجتماعية. وقد شدد شميتير علي ثلاثة أبعاد مختلفة في معالجة قضايا العدالة الاجتماعية في الدول التي تمر بحالة تحول ديمقراطي:

- ١- **بنية عدم المساواة:** وهي ما تتجلي في ثلاثة مظاهر أساسية:

- الطبقة الاجتماعية؛
- الإقليم التي يسكنه الموطن؛
- اللغة والجنس والعمر والنوع.

- ٢- **نمط التحول الديمقراطي:**

- **تحول ديمقراطي مفروض من أعلي Imposed Transition:**

وهو ما تم في دول شرق أوروبا، حيث يقوم النظام الحاكم بنفسه بقيادة عملية التحول الديمقراطي.

- **تحول ديمقراطي تفاوضي Pacted Transition:**

حيث تقوم عناصر من الإصلاحيين داخل النخبة الحاكمة بالتفاوض علي نمط التحول الديمقراطي مع عناصر من قوي المعارضة، حيث يتم التوصل إلي توافق Compromise لإدارة المرحلة الانتقالية والاتفاق علي قواعد إدارة المرحلة الانتقالية Rules of the Game، وأبرز الأمثلة علي ذلك النوع من التحول هي أسبانيا وفنزويلا وتشيلي وبولندا.

- ٣- **وقت التحول الديمقراطي:**

أي السياق الزمني الذي يحدث فيه عملية التحول الديمقراطي، خاصة فيما يتعلق بسيادة نمط اقتصادي دولي محدد، سواء كانت الرأسمالية أو العولمة Globalization أو الليبرالية الجديدة neo-Liberalism الخ.

وفي أستعرض حالة العدالة الاجتماعية في تجربة التحول الديمقراطي في جنوب أوروبا تم التأكيد علي أن حالة عدم المساواة في أسبانيا كانت أقل من فرنسا مثلاً. ولذلك فقد كانت الديمقراطية هي الوسيلة الأفضل لمعالجة مسألة العدالة الاجتماعية. أما البرازيل وجنوب أفريقيا فقد كانا تتنافسان علي غياب العدالة الاجتماعية.

وبشكل عام فمسألة التحول الديمقراطي في أمريكا الجنوبية كانت مرتبطة إلي حد كبير بمسألة تحقيق "اللامركزية"، وبالتالي تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، وكان أبرز مثال علي ذلك التجربة الأرجنتينية. وفي أسبانيا في عهد فرانكو Franco تفاقم التمييز في توزيع الثروة بين الأقاليم المختلفة للدولة، وقد عاني إقليم في إقليم كتالونيا Catalonia، (شمال شرق أسبانيا)، من التهميش في توزيع الثروة. ولذلك كان مهم جداً في أثناء التحول الديمقراطي في أسبانيا ربط عملية التحول تلك بعملية "اللامركزية" وتعزيز العلاقة بين المركز والأطراف لإزالة ذلك التهميش. ولذلك فقد تم معالجة الخلل في العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة تخصيصات جزئية في الموازنة العامة للأقاليم المختلفة للدولة. وبالتالي أيضاً أمكن معالجة العدالة الاجتماعية في إطار عملية التحول الديمقراطي. ولكن السؤال الهام هو كيف يمكن تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية في القضايا المرتبطة بالبنوع Gender Equality. وهنا تم التأكيد علي أهمية التحول نحو اللامركزية وتخصيص حصة للمرأة في الفضاء السياسي العام للدولة، وهو ما طبق بنجاح في تجربة كوبا. أما في حالة الأرجنتين فقد تم معالجة مسألة النوع في القانون الفيدرالي، وفي وضع قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية، وذلك من أجل حصول المرأة علي حق متساو في التمثيل السياسي. وفي تجارب التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية أثيرت القضايا المتعلقة بالجماعات الأثنية وجدلية التحول الديمقراطي Ethnic-related issues and democratization خاصة فيما يتعلق بهيمنة الأوروبيون البيض علي الفضاء السياسي؛ وهو ما تم معالجته في مرحلة التحول الديمقراطي من خلال تعظيم دور الجماعات غير البيضاء في العملية السياسية. وأبرز مثال علي ذلك تجربة الإكوادور Ecuador وبوليفيا Bolivia حيث تم تمكين الجماعات غير البيضاء.

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوربي قد ساهم في تسريع عملية التحول الديمقراطي، ودعم قيم العدالة الاجتماعية وربطها بمسألة التحول الديمقراطي، وجعلها شرطاً للعضوية للدول التي ترغب في الانضمام للاتحاد الأوربي، وذلك من خلال تطبيق معايير كوبنهاجن Copenhagen Criteria. والتي تنص - من بين أشياء أخري - علي ضرورة احترام الحريات المدنية، وتفعيل قيم العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والعدالة في توزيع رأسمال وطني بين العاصمة والأطراف.

وأخيراً يمكن أن يكون نموذج البرازيل هو النموذج الأمثل للتزواج بين العدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي. ولذلك فهو نموذج يمكن أن تستلهمه دول الربيع العربي.

وفي محاولة لربط تجارب التحول الديمقراطي بقضية العدالة الاجتماعية بعد الربيع العربي، تم الإشارة إلي العقد الاجتماعي ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية. وهنا تم الإشارة إلي السياق التاريخي الذي نشأ في ظله العقد الاجتماعي والأحزاب والاتحادات التي ساهمت في نشأته وعلي دوره في الثورة التونسية ٢٠١٠، والأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال ربط مسألة العدالة الاجتماعية بقضية التحول الديمقراطي في تونس. وأهم ما جاء في العقد الاجتماعي هو ما يلي:

- ١- التأكيد علي النمو الاقتصادي.
- ٢- العمل علي التنمية الجهوية (المحلية) خاصة في المناطق المهمشة غير الساحلية.
- ٣- الاهتمام بالسياسات المتعلقة بالتشغيل والعلاقات المرتبطة بالمهنية.
- ٤- الاهتمام بالحماية والضمان الاجتماعي.
- ٥- تأسيس Institutionalize الحوار الثلاثي التونسي.

وفي نفس السياق تم الإشارة إلي التجربة اليمنية حيث تم الإشارة إلي "وثيقة العهد والاتفاق" (١٩٩٤) اليمنية، التي جاءت نتيجة لحوار لجنة القوي السياسية في كل من صنعاء وعدن، وبرعاية سعودية وأردنية. وعلي الرغم من إشارة الوثيقة إلي تعزيز الوحدة والديمقراطية واستقرار وترسيخ بناء دولة النظام والقانون والمؤسسات، إلا أن الوثيقة تسعى بالأساس إلي تعزيز الأمن والتوصل إلي إحداث استقرار أمني. وهناك الآن ونتيجة للآزمة السياسية والأمنية المتفاقمة عدد من المطالب المتعددة في اليمن لتدشين عقد اجتماعي جديد في اليمن، وقد أقيم بالفعل "مؤتمر وطني للحوار" ضم الفاعلين الأساسيين علي الساحة اليمنية، وبرعاية سعودية بالأساس. وقد لمس المؤتمر بعض قضايا العدالة الاجتماعية مثل قضايا تمكين المرأة والفئات المهمشة، وهي فئة تزيد عن ثلاثة ملايين يمني. والحوار في الواقع مخرج للوصول إلي أولي درجات العدالة الاجتماعية.

## الجلسة الرابعة

### التحالفات السياسية الداعمة للسياسات البديلة

وقد أثيرت في هذه الجلسة عدد من الأسئلة والإشكاليات الهامة، منها ثنائية الدولة والمجتمع، فمثلاً الدولة غير موجودة في ليبيا فهل يمكن إعادة التوازن بين المجتمع والدولة وبالتالي إيجاد تحالفات سياسية داعمة للسياسات البديلة. وكانت أهم الإشكاليات التي طُرحت في هذه الجلسة:

- ١- ما هي القوي الاجتماعية التي يمكن أن تدعم العدالة الاجتماعية.
- ٢- ما هو الموقف المتوقع من رجال الأعمال في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ٣- ما هو دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ٤- هل يمكن إعادة النظر في الموازنة في كل من مصر وتونس لإحداث قدر من العدالة الاجتماعية.
- ٥- إلي أي مدى يمكن تحقق العدالة الاجتماعية في مرحلة التحول الديمقراطي؟ وهل يمكن لحكومات مؤقتة أن تحقق العدالة الاجتماعية في مرحلة التحول الديمقراطي؟

واتساقاً مع ذلك أثيرت قضايا العدالة الاجتماعية في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن مع التركيز علي كيفية إحداث مفاوضات لمعالجة قضية العدالة الاجتماعية، ومعالجة الاختلافات في قضية العدالة الاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الحالة الليبية. وهنا تم طرح مسألة التنمية الجهوية وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية، فهناك فجوة بين الريف والحضر أثرت علي عملية توزيع فوائد التنمية. وهناك عملية إجحاف بحق الفقراء، خاصة في فرص العمل وتوزيع الثروة. والسؤال هو كيف يمكن التعامل مع هذه الأمور الهامة في ظل حالة التجمد التي تعيشها دول الربيع العربي في الوقت الراهن. وهنا يأتي دور الدولة في إحداث العدالة الاجتماعية، فغالباً ما ينظر للدولة علي أنها صندوق مستقل، ولكنها في الواقع هي ساحة الصراع التي يتم عليها المطالبة بالعدالة الاجتماعية.

فعلي سبيل المثال، فعوائق العدالة الاجتماعية في ليبيا هي مركزية القرار والثروة. كما يمثل انعدام أو قل ضعف النقابات والأحزاب في ليبيا عائق إضافي. ولذلك فقد تم عمل بعثة استقصاء حقائق Fact-finding Mission وقد استهدفت البعثة تحقيق أربعة أهداف أساسية: المحافظة علي السيادة الوطنية والمحافظة علي وحدة التراب الليبي وإحداث قدر من التنمية وتحقيق اللامركزية كحق دستوري. ثم جري تحويل هذا التحالف الذي قام بالبعثة وجاب عدد من المدن والأقاليم الليبية إلي تحالف انتخابي ثم سيتم تحويله إلي حزب سياسي أقرب إلي حزب المؤتمر الهندي.

ولكن العدالة الاجتماعية أكثر من كونها مسألة اقتصادية، فالبعد الثقافي مهم جداً، فقد حدث في ليبيا حوار وطني مثل الذي حدث في مصر، ولكن لم نلق إجماعاً من المجتمع. فالإسلاميين مثلاً انسحبوا من الحوار، خاصة بعد إشراك عدد من الشخصيات تنتمي إلي النظام القديم. فهناك في الواقع تسييس كبير فيما يتعلق بالحوار الوطني. وفي هذه الحالة يمكن الاستفادة من دروس الحوار الوطني في الدول العربية، سواء الناجحة منها، في المغرب، أو الفاشلة في الأردن. ففي اليمن مثلاً كان الحوار الوطني ليس من أجل قضايا التنمية بالأساس، ولكنه كان عن وقف نزيف الدم.

وقد يكون الاهتمام كذلك بفتح الحوار بين النقابات العمالية وأصحاب العمل حاسماً في تحقيق العدالة الاجتماعية. وبنفس القدر من الأهمية هناك البعد الإقليمي والتكامل والتعاون الإقليمي في دفع العدالة الاجتماعية



في مصر وليبيا وتونس. وهو ما يستدعي جعل العدالة الاجتماعية حركة مرتبطة بالشعوب. وفي هذه الحالة يمكن الاستفادة من التحالفات الإقليمية المختلفة. فمن المهم في هذه الحالة الاستفادة من تجمع دول البريكس BRICS (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، والمنتدى الاجتماعي العالمي World Social Forum للخروج من الهيمنة الأمريكية والاتحاد الأوربي فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية وللخروج من "شرعية السياسة" إلى شرعية جديدة هي شرعية "العدالة الاجتماعية".

### وأخيراً فقد كانت أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها في الجلسة هي:

- ١- الأجندة الوطنية في بلدان الربيع العربي مازالت في حالة سيولة وتشكل وبالتالي إدراج العدالة الاجتماعية في تلك الأجندات هي وقتها تماماً.
- ٢- ضرورة إجراء حوار وطني لمعالجة قضايا العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي، وهنا يمكن الاستفادة من التجربة البرازيلية في إحداث قدرأ من العدالة الاجتماعية في إطار التحول الديمقراطي.
- ٣- ضرورة تحديد الأطراف التي من المتوقع أن تتبنى قضية العدالة الاجتماعية.
- ٤- ضرورة الأخذ في الاعتبار دور البعد الإقليمي في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ٥- الحاجة إلى إحداث قدر من "المصالحة والوفاق" في دول الربيع العربي لإحداث عدالة اجتماعية.
- ٦- ضرورة التعاون بين الجهات الحقوقية من قضاة وغيرهم في مراجعة سياسات الدولة في كل المجالات، خاصة في مجال القوانين والمواد الدستورية التي تعالج قضايا العدالة الاجتماعية، بالتالي دسترة قضايا العدالة الاجتماعية، بحيث تتضمن الدساتير المسائل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وضرورة حمايتها.
- ٧- أهمية فكرة التشابك علي صعيد جمعيات المجتمع المدني في بلاد الربيع العربي كبعد أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

### الجلسة الخامسة

#### القضايا التي تستحق دراسات متعمقة

وفي تلك الجلسة طرح البروفسور Thomas Carothers خمسة عناصر ينبغي التحاور حولها لتحديد القضايا التي تستحق دراسات معمقة في المستقبل، وهي علي النحو التالي:

- 1- Concept of Social Justice
- 2- Starting Points
- 3- Priorities
- 4- Actors
- 5- Knowledge

وبعد مناقشة مستفيضة للنموذج الذي وضعه البروفسور Carothers تم الاتفاق علي ضرورة ما يلي:

- ١- تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية والاتفاق عليه أولاً وجعله مطلب شامل ومتكامل وجعله مطلب سياسي أيضاً. كما يجب الوصول إلي مفهوم توافقي يتعلق بالعدالة الاجتماعية.
- ٢- تحديد الاستراتيجيات التي تؤدي إلي تحقيق العدالة الاجتماعية.

- ٣- دمج النقطة الأولى والثانية في نقطة واحدة وهي البعد الإقليمي والدولي في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ٤- مشاركة الناس الأكثر تضرراً من العدالة الاجتماعية Actors بحيث يكونوا في صدارة أي نقاش متعلق بالعدالة الاجتماعية.
- ٥- وفي قضية الأولويات تم الاتفاق علي أهمية ترتيب جدول الأولويات حيث أنها مختلفة من دولة عربية إلي أخرى. وفي قضية الأولويات أيضا تم الاتفاق علي ضرورة تبني مفهوم للحوار الوطني لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ٦- ضرورة الاهتمام والمراعاة علي المجتمع المدني في دول الربيع العربي للتنسيق والضغط علي الحكومات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

وأخير تم الاتفاق علي أربعة موضوعات أساسية تستحق دراسة معمقة في المستقبل، وهي علي النحو التالي:

- ١- دراسة عن مفهوم العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي والقوي الاجتماعية التي تدعمها، ولماذا لم تتحقق العدالة الاجتماعية علي ارض الواقع.
- ٢- كيفية العمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية، وما هي الأطر التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ٣- ما هي التحالفات إلي تؤدي تنفيذ استراتيجيات تحقيق العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي. ومن هم الحلفاء الأساسيين، وهنا يمكن ضم قائمة طويلة كحلفاء محتملون مثل: الجمعيات النسائية، النقابات المهنية، الجمعيات الإقليمية/الجهوية، اتحادات العمال، الأحزاب السياسية، المنقون، جماعات وتجمعات الشباب، أطراف داخل جهاز الدولة، القضاة، جمعيات المجتمع المدني.
- ٤- الاستفادة من التجارب الدولية في تحقيق العدالة الاجتماعية في وقت التحول الديمقراطي وهنا يمكن الاسترشاد بتجربة أمريكا اللاتينية، خاصة تجربة البرازيل وشيلي.